

18 December 2018
Arabic
Original: English

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتحدي
الدولي الذي يثيره الاستعمال غير الطبي
للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية
فيينا، ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

تقرير عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتحدي الدولي
الذي يثيره الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية،
المعقود في فيينا يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

أولاً- تنظيم الاجتماع

ألف- افتتاح الاجتماع ومدته

١- عُقد اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتحدي الذي يمثله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، المنعقد عملاً بالفقرة ١٣ من قرار لجنة المخدرات ٨/٦١، المعنون "تعزيز وتدعيم التعاون الدولي والإقليمي والجهود المحلية الرامية إلى التصدي للتهديدات الدولية التي يشكلها الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية"، في فيينا يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢- وفي الجلسة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أدلت رئيسة لجنة المخدرات بكلمة افتتاحية. وإضافةً إلى ذلك، عُرضت رسائل فيديو من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) ورئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) ونائبة المدير العام المسؤولة عن البرامج في منظمة الصحة العالمية.

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٩.



باء- انتخاب أعضاء المكتب

- ٣- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته الأولى، رئيساً ونائباً للرئيس ومقررًا.
- ٤- وترد فيما يلي أسماء أعضاء مكتب اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي:
- الرئيس: برايان هاريس (الولايات المتحدة الأمريكية)
- نائب الرئيس: محمد مصطفى عبد الله (نيجيريا)
- المقرر: جواد علي (باكستان)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

- ٥- طلبت اللجنة، في الفقرة ١٣ من قرارها ٨/٦١، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يدعو، بالتعاون مع الهيئة ومنظمة الصحة العالمية، إلى عقد اجتماع فريق خبراء حكومي دولي، قبل انعقاد الدورة العادية الثانية والستين للجنة، بشأن التحدي الدولي الذي يثيره الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية من أجل معرفة المزيد عن التحديات واقتراح عناصر أساسية لوضع تدابير دولية للتصدي لها.
- ٦- واعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته الأولى، جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال المقترح (UNODC/CND/EG.1/2018/1).

ثانياً- مناقشة عامة

- ٧- عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته الأولى والثانية المعقودتين في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، مناقشة عامة دُعيت خلالها الدول الأعضاء إلى تبادل المعلومات بشأن التحديات التي تواجهها على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وكذلك خبراتها في مجال التصدي لتلك التحديات.
- ٨- وتكلم ممثلو كندا والأرجنتين والنرويج والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين وإسبانيا وباكستان ومصر والجزائر وألمانيا وإيطاليا والمكسيك. وتكلم أيضاً المراقبون عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والسويد والمملكة العربية السعودية وسري لانكا وعمان ونيجيريا.
- ٩- وإضافةً إلى ذلك، تكلم المراقبون عن المفوضية الأوروبية والمرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المداولات

- ١٠- سلط العديد من المتكلمين الضوء على ضرورة تعزيز التعاون للحد من الطلب على الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والتصدي للتجار بتلك المواد. وشدد المتكلمون على أهمية استمرار التعاون الدولي بوصفه عنصراً أساسياً في التصدي للتحدي الذي

يشكله ذلك الاستعمال. وشدد عدد من المتكلمين على الحاجة إلى اتباع نهج مبتكرة، مثل إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، للمساعدة على التصدي لذلك التحدي.

١١- وأعرب عن تأييد قوي لاعتماد نهج شامل وقائم على الأدلة للتصدي للتحدي الذي يشكله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وأشار إلى أن هذا النهج ينبغي أن يوازن بين شواغل الصحة العامة وشواغل السلامة العامة، وأن يتسم بالشمولية بحيث يشمل مختلف مبادرات الحد من الطلب والعرض. وأشار عدة متكلمين أيضاً إلى أهمية تنفيذ نهج متوازن يشمل اعتبارات حقوق الإنسان والصحة العامة، على النحو المبين في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" (مرفق قرار الجمعية العامة دا-١/٣٠).

١٢- ورحب عدد من المتكلمين بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بجدولة المؤثرات النفسانية الجديدة وسلائفها الأشد ضرراً بهدف خفض عرض المواد المستخدمة بطريقة غير مشروعة، وأشاروا إلى أهمية التصدي للتهديدات التي تشكلها المخدرات الاصطناعية، وخصوصاً المؤثرات النفسانية الجديدة. وسلط عدة متكلمين الضوء على جهودهم الفعالة في مجال المراقبة بهدف التصدي للتحدي المتمثل في انتشار الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية. ولوحظ أن الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة تتيحان للدول الأعضاء إطاراً شاملاً لعدة قطاعات ومتكاملاً ومتوازناً كي تتصدى للاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية.

١٣- ولوحظ أن الركائز الخمس للاستراتيجية المتكاملة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن أزمة المؤثرات الأفيونية العالمية تجسد حقيقة أنه لا يوجد حل وحيد للتحدي الذي يمثله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وأنه توجد حاجة لحشد جميع الأدوات السياساتية لمعالجة الأضرار المرتبطة بذلك الاستعمال. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن تعاون المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مع منظمة الصحة العالمية في مجالات مثل استحداث ممارسات معززة لإصدار الوصفات الطبية وضمان إمكانية الحصول على الأدوية وتعزيز البرامج المتخصصة للوقاية والعلاج من المخدرات فيما يخص الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية، وكذلك تعاونه مع الهيئة فيما يخص تعزيز مشروع الهيئة العالمي المعنون "الشراكات العملياتية للتصدي لتوزيع المؤثرات الأفيونية وبيعها على نحو غير مشروع" (مشروع الشراكات)، يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء، وتعطيل الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وتسخير قدرات جميع الجهات المعنية في التصدي المشترك لهذا التحدي.

١٤- وأعرب عدة متكلمين عن قلقهم من الخطر على الصحة العامة للاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، بما في ذلك المؤثرات النفسانية الجديدة ذات التأثيرات التي تحدثها المؤثرات الأفيونية. وأشار إلى حجم التحدي في بعض أنحاء العالم، حيث تسبب تعاطي الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية في إزهاق عشرات الآلاف من الأرواح سنوياً. وأشار إلى أن ظهور مؤثرات أفيونية اصطناعية جديدة خطيرة، كثيراً ما تكون مخلوطة بإمدادات من الهيروين أو غيره من

المخدرات المتعاطاة بصورة غير مشروعة والمهربة عبر سلاسل الإمداد العالمية، حول التحدي إلى ظاهرة مميّة وذات صلات عبر وطنية معقدة. وأشار أيضاً إلى ملاحظة زيادة في انتشار الفتائل ونظائره، سواء المخلوط بمخدرات "تقليدية" أو المستهلك بمفرده، مما أدى إلى زيادة الوفيات بسبب تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات. وأعرب عدد من المتكلمين عن القلق بشأن الاستعمال غير الطبي للترامادول، وأبلغوا عن ضبط سلطات بلدانهم كميات متزايدة من المؤثرات الأفيونية الرديئة الجودة أو المزيفة أو المصنّعة بصورة غير مشروعة، وكذلك عن ضلوع جماعات مسلحة من غير الدول في الاتجار بتلك المؤثرات الأفيونية. وعلاوة على ذلك، أشار عدد من المتكلمين إلى مضبوطات من أقراص الترامادول التي تتضمن مكونات نشطة تتجاوز بكثير الجرعات الطبية المأذون بها، ومن ثم تشكل خطراً على الصحة العامة. وفي هذا السياق، دعا بعض المتكلمين إلى تعزيز التعاون الدولي عن طريق تبادل المعلومات وبناء القدرات، وشددوا على الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة في منع التسريب وفي الوقت نفسه كفالة إمكانية الوصول للأغراض الطبية.

١٥- وفي حين أشار بعض المتكلمين إلى أن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية لا تمثل أكبر المخاطر أو التحديات المتصلة بالمخدرات في بلدانهم، فقد أقرّوا بالجوانب المهمة لأي استجابة، وهي جوانب شاملة لعدة قطاعات ومن ثم تنطبق على جميع المواد ذات التأثير النفساني. وشملت هذه الجوانب تثقيف الأطباء بشأن ترشيد إصدار الوصفات الطبية والحاجة إلى رصد استخدام المسكنات، بما فيها المؤثرات الأفيونية، لتفادي تسريبها وإساءة استعمالها.

١٦- وأبلغ عدد من المتكلمين عن التدابير والاستراتيجيات القائمة بالفعل في بلدانهم للتصدي للتحدي المتمثل في الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية. ومن بين تلك التدابير تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنع الاستعمال غير الطبي والارتحان، وحملات التوعية بمخاطر ذلك الاستخدام، واستمرار الرصد من أجل دعم جاهزية البلدان. وفي هذا الصدد، شدد كثير من المتكلمين على الحاجة إلى تعاون جميع السلطات والهيئات في رصد الاستعمال غير الطبي للمخدرات والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، من خلال آليات الإنذار المبكر أو غيرها من وسائل الاتصال التي يكثر استعمالها، بما في ذلك الاجتماعات أو التبادلات الشخصية.

١٧- وأشار إلى استغلال تيسر الوصول العالمي للمعلومات والتكنولوجيا بما ييسر التجارة على يد المتجرين، وبخاصة جاني حجب الهوية والراحة اللذين تتيحهما الإنترنت، بما في ذلك الشبكة الخفية، والتطبيقات المشفرة للتراسل بين الأقران، وغير ذلك من تكنولوجيات الاتصالات المستجدة المستخدمة في التسويق المباشر والبيع التطفلي للزبائن على الصعيد العالمي. ولوحظ أن بالإمكان تهريب كميات صغيرة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية البالغة القوة عن طريق البريد الدولي وشحنات التوصيل السريع. وفي هذا السياق، أبرز عدد من المتكلمين الحاجة إلى التعاون الدولي وإيجاد تقنيات متخصصة ومبتكرة لتعطيل سلاسل الإمداد غير المشروعة.

١٨- وأعرب كثير من المتكلمين عن تقديرهم للأعمال والاستجابات البرنامجية الاستراتيجية للمكتب، ولا سيما قسم المختبر والشؤون العلمية التابع له، ومنظمة الصحة العالمية والهيئة، وأنشأوا على الجهود المتواصلة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في وضع تدابير للتصدي لانتشار المؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وعلى وجه الخصوص، أشار عدة متكلمين إلى أهمية الأدوات القائمة

لتبادل البيانات والمعلومات، بما في ذلك نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وعنصر هذا النظام المعني بعلم السموم، ونظام المراقبة التابع لمنظمة الصحة العالمية، وكذلك المشروع العالمي بشأن "الشراكات العملية للتصدي لتوزيع المؤثرات الأفيونية وبيعها على نحو غير مشروع" (مشروع الشراكات) ومشروع "آيون" ونظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون ("أيونيكس") ومنصتا الاتصالات "نظام الإخطار بحوادث السلاتف" و"نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر" (نظام "بن أونلاين") لدى الهيئة. وأثنى عدد من المتكلمين على العمل الذي تقوم به المنظمات الدولية لترجمة المناقشات الرفيعة المستوى إلى منتجات مفيدة على خط المواجهة وفي الميدان.

١٩- وأكد عدة متكلمين مجدداً على أهمية تبادل المعلومات وتبادل الخبرات في معالجة التحدي الذي يمثله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، مما يتطلب استجابة دولية. وفي هذا السياق، أقر عدد من المتكلمين بانخفاض عدد البلاغات عن الحالات المتصلة بالاستعمال غير الطبي لتلك المواد نتيجة للصعوبات في تحديدها وكشفها. وعلاوة على ذلك، أشار المتكلمون إلى تباين قدرات الدول الأعضاء، وأبرزوا الحاجة الماسة إلى بناء القدرات في مجال التحليل الجنائي، ورحبوا باستمرار الحوار والتعاون الدوليين، وهو أمر ضروري لتبادل الممارسات الجيدة وتيسير التعلم.

٢٠- ودعا عدد من المتكلمين إلى تعزيز التنسيق والاستفادة من نظم الإنذار المبكر القائمة، مثل نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وعنصره المتعلق بعلم السموم، من أجل الاستفادة على نحو أفضل من تلك المنصات لتبادل المعلومات، والاطلاع على الاتجاهات المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة، وفهم التحدي الذي يشكله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المواد. وسلط متكلمون الضوء على الحاجة إلى تحسين جمع البيانات بشأن الاتجاهات المتعلقة بالاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وغيرها من المخدرات الاصطناعية فيما يتعلق بأمور منها اتجاهات الاستهلاك، وفرز سمات المخدرات الاصطناعية من زاوية علم السموم، وانتشار المواد المغشوشة السامة في إمدادات المخدرات غير المشروعة.

٢١- وشدد العديد من المتكلمين على أهمية إجراء البحوث وتبادل المعلومات وترويج الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالاتجاهات السائدة في التعاطي وكذلك التدخلات الوقائية والعلاجية. وأشار إلى دعم خدمات رسائل الصحة العامة بشأن مخاطر الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية، وزيادة تنفيذ خدمات دعم الوقاية والعلاج والتعافي القائمة على الأدلة، وتشجيع اعتماد الممارسات القائمة على الأدلة للحد من إمكانية التعرض غير المقصود للمخدرات الاصطناعية الخطيرة.

٢٢- وأشار إلى أن القائمة التي أعدها الهيئة بنظائر الفنتانيل التي لا يُعرف استخدامها الطبي أو العلاجي يتضح أنها أداة قيمة للممارسين الوطنيين، ويمكن مواصلة توسيع نطاقها لتشمل المواد الخطرة غير المحدولة ذات الصلة، وذلك لأغراض منها دعم تطوير التشريعات الوطنية.

٢٣- وقدم ممثلون عن الهيئة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة عروضاً إيضاحية تبين الجهود والاستراتيجيات الحالية للتصدي للاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وقدم ممثلو الهيئة شرحاً لمنصات الاتصال العالمية التابعة للهيئة وأنشطتها ومشاريعها المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخباراتية، وقدم ممثلو المكتب معلومات محدثة عن حالة نطاق التحديات التي يشكلها الاستعمال

غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وقدموا مزيداً من المعلومات الإيضاحية بشأن استراتيجيات المؤثرات الأفيونية ومجموعة الأدوات المقترحة من المكتب بشأن التحديات المتصلة بالمخدرات الاصطناعية.

٢٤- وشُدّد على أنّ تلك الجهود، التي تدعمها الهيئة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، تساعد المجتمع الدولي على تفعيل استجابة دولية استراتيجية ومنسقة لمواجهة التحدي الذي يمثله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية.

٢٥- وقدم ممثل منظمة الصحة العالمية عرضاً إيضاحياً عن الإجراءات المتعلقة باستعراض المواد من أجل المراقبة الدولية بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، بما في ذلك التقييمات التي تجريها لجنة الخبراء المعنية بالارتقاء للعقاقير وجهود لجنة الخبراء في تسريع الوتيرة التي تراقب بها المواد الخطرة، بما فيها نظائر الفنتانيل، بموجب إطار اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المخدرات. وشدد المتكلمون على ضرورة الإسراع في المراقبة الدولية للمواد الخطرة، مع الإشارة إلى ضرورة ألا تعرقل تلك المراقبة سبل الوصول إلى المواد وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية.

٢٦- ولوحظ تعذّر الوصول إلى المواد وعدم توافرها للأغراض الطبية والعلمية في بعض البلدان، حيث طلب بعض المشاركين تقديم مقترحات عملية لسد تلك الفجوة. وسلط الضوء على أهمية تحقيق التوازن بين تيسر الوصول للأغراض الطبية والمراقبة الدولية للمواد. وأشار إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات ودورها المحوري في مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية، وفي الوقت نفسه ضمان توافرها للأغراض الطبية والعلمية. وأقرّ بأن الضوابط ينبغي ألا تحول دون تيسر الوصول للاستعمال الطبي. وأشار في هذا السياق إلى أن تحقيق تيسر الوصول يتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه يشمل الجهود الرامية إلى تعزيز النظم التنظيمية، وتحسين الاختيار القائم على الأدلة واستخدام الأدوية، وبناء قدرات الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أُقرّ بالخبرة المهمة التي تملكها منظمة الصحة العالمية وبولايتها.

٢٧- وأعرب عن التأييد القوي للجهود التي يبذلها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لترجمة ركائز استراتيجيته المتعلقة بالمؤثرات الأفيونية إلى ممارسات عملية من خلال الإطلاق المعتمَر لمجموعة الأدوات المقترحة المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية وعناصرها ذات الصلة في الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات في آذار/مارس ٢٠١٩. وستضم مجموعة الأدوات مجموعة شاملة من أدوات المساعدة التقنية التي وضعها عدد من الجهات المعنية الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئة ومنظمة الصحة العالمية، لنشرها على الصعيد الوطني لدعم الدول الأعضاء في تحديد ومعالجة الثغرات في استجاباتها للتحديات المتصلة بالمخدرات الاصطناعية. وهناك حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات من أجل تفعيل مجموعة الأدوات وتطوير استراتيجيات المناصرة وإدماج أنشطة بناء القدرات لضمان تنفيذها على نحو فعال. وفي هذا السياق، أكد عدة متكلمين مجدداً التزامهم بالتعاون مع المكتب والهيئة ومنظمة الصحة العالمية والجهات الدولية الأخرى صاحبة المصلحة لدعم وضع وتنفيذ مجموعة الأدوات.

ثالثاً - جلسات مواضيعيتان (حلقتا نقاش) والملاحظات الختامية

- ٢٨- نظر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسيته الثالثة والرابعة المعقودتين في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، في البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون "جلسستان مواضيعيتان (حلقتا نقاش)"، الذي جرى تناوله ضمن حلقتي نقاش.
- ٢٩- ففي الجلسة الثالثة، عُقدت حلقة نقاش بشأن خفض عرض المؤثرات الأفيونية الاصطناعية المخصّصة للاستعمال غير الطبي. ودُعي المشاركون إلى تركيز مناقشتهم على جملة مواضيع، منها: عمليات إنفاذ القانون الدولي من أجل تعطيل الاتجار؛ والجدولة الدولية؛ ومراقبة السلائف؛ والحد من التسريب وإساءة الاستعمال؛ والحد من العرض غير المشروع؛ وتعزيز القدرات الوطنية والدولية على مكافحة المخدرات.
- ٣٠- وترأس الرئيس حلقة النقاش وقادها المناظرون التالية أسماؤهم: توفيق مورشودلو (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، وعين بيل (إستونيا)، وروسين بوبوف (الهيئة)، وجيل فورت (منظمة الصحة العالمية)، ومحمود م. الحبيبي (مصر).
- ٣١- وتكلم ممثلو كندا وألمانيا والمكسيك والولايات المتحدة والصين والجزائر. وتكلم أيضاً المراقبون عن المملكة المتحدة ونيجيريا وسنغافورة والسويد وسلوفاكيا.
- ٣٢- وتكلم كذلك المراقبان عن الإنترنت والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
- ٣٣- وفي الجلسة الرابعة، عُقدت حلقة نقاش بشأن الجوانب المتعلقة بالصحة العامة للاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية. ودُعي المشاركون إلى تركيز مناقشتهم على جملة مواضيع، منها: نظم الإنذار المبكر وتحليل الاتجاهات؛ وتخفيف الألم؛ والمنع والوقاية؛ وخدمات العلاج والتعافي؛ وترشيد وصف المؤثرات الأفيونية والوصول إليها لأغراض الاستعمال الطبي والعلمي؛ وإزالة الوصم؛ والبحوث المتعلقة بأمور منها الآلام والإدمان والجرعات المفرطة وعلم الأوبئة والسياسات العامة والمساعدة على البقاء على قيد الحياة، بما يشمل توافر أدوية علاج الجرعات المفرطة.
- ٣٤- وترأس الرئيس حلقة النقاش وقادها المناظرون التالية أسماؤهم: أنجيلا مي (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، ومايكل إيفانز-براون (المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها)، وكبي في رانجيت ويكراماشينغه (سري لانكا)، وفلاديمير بوزنيك (منظمة الصحة العالمية)، وجيلبرتو غيرا (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة)، وستيفانو بيرتيرامي (الهيئة)، وكيرستن ماتيسون (كندا).
- ٣٥- وتكلم ممثلو الولايات المتحدة وكندا وألمانيا والجزائر والمكسيك والاتحاد الروسي والأرجنتين وكولومبيا. وإضافةً إلى ذلك، تكلم المراقبان عن المملكة المتحدة ونيجيريا.
- ٣٦- وتكلم أيضاً المراقبون عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، والمنظمة الدولية لفرسان الهيكل الطبيين.

٣٧- ونظر فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً، في جلسته الرابعة، في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "ملاحظات ختامية". وفي إطار هذا البند، قدم الرئيس ملخصاً للنقاط البارزة التي نوقشت في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

الملخص المقدم من الرئيس

٣٨- يرد فيما يلي الملخص الذي أعده الرئيس بشأن النقاط البارزة، والذي لم يخضع للتفاوض:

جلسة مواضيعية (حلقة نقاش) بشأن خفض عرض المؤثرات الأفيونية الاصطناعية المخصصة للاستعمال غير الطبي: عمليات إنفاذ القانون الدولي من أجل تعطيل الاتجار؛ والجدولة الدولية؛ ومراقبة السلائف؛ والحد من التسريب وإساءة الاستعمال؛ والحد من العرض غير المشروع؛ وتعزيز القدرات الوطنية والدولية على مكافحة المخدرات

(أ) في سياق خفض عرض المؤثرات الأفيونية الاصطناعية المخصصة للاستعمال غير الطبي، شدّد المتكلمون على ضرورة استخدام نهج مبتكرة تحقق نتائج سريعة في اعتراض صنع وتسويق المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الخطرة والمؤثرات النفسانية الجديدة المرتبطة بها والمثيرة للقلق والاتجار بهما، والحد من ذلك بدرجة كبيرة، والحد كذلك من إمداداهما إلى الأسواق الاستهلاكية. وأعرب مراراً عن القلق بشأن الاتجار بالمؤثرات الأفيونية المتدنية الجودة أو المزيفة أو المصنوعة على نحو غير مشروع أو المعروضة كأدوية مشروعة، مثل أقراص الترامادول؛

(ب) أُقرّ بأن المبادرات من قبيل تلك التي تضطلع بها الهيئة يمكن أن تساعد على تحقيق التبادل السريع والآني للمعلومات والاستخبارات العملية بشأن صنع وتسويق وحركة المؤثرات الأفيونية الاصطناعية وما يتصل بها من سلائف على نحو غير مشروع والمعدات المستخدمة في صنعها غير المشروع؛

(ج) شدّد المشاركون على أهمية تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والاتصال فيما بين القطاعات ذات الصلة، مثل التعاون فيما بين أجهزة إنفاذ القانون والهيئات التنظيمية والقطاع الصحي، وكذلك الأجهزة الحكومية الأخرى. وأوصى باستخدام المنصات المتاحة لتبادل المعلومات الاستخباراتية، مثل تلك التي توفرها الهيئة فيما يخص المؤثرات النفسانية الجديدة وسلائفها والمواد الكيميائية الناشئة ومعدات صنعها؛

(د) أُقرّ بالحاجة إلى إيجاد أساليب تحرّ خاصة مبتكرة بشأن أمور منها رصد وتعطيل الصنع غير المشروع، والتسويق والمبيعات والتوزيع عبر الإنترنت وما يتصل بذلك من تدفقات مالية عن طريق الإنترنت والشبكة الخفية، وكذلك الحاجة إلى جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها على نحو متعدد الأطراف؛

(هـ) سلّط المتكلمون الضوء على أهمية توسيع نطاق التعاون الطوعي الفعال القائم مع الشركاء الشرعيين من القطاع الخاص، ولا سيما من هم في قطاعات البريد والتوصيل السريع والشحن؛ والصناعات الكيميائية والصيدلانية والتحويلية؛ وكذلك القائمين على المبيعات والتسويق بالاتصال الحاسوبي المباشر على الصعيد الوطني والدولي؛

(و) أقر المتكلمون بالحاجة إلى تعزيز أشكال التعاون الإقليمي والعالمي القائمة، مثل تلك القائمة مع المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، والإنترنت، ومنظمة الدول الأمريكية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة العالمية للحمارك، ومنظمة الصحة العالمية، وإقامة أشكال تعاون جديدة لتبادل المعلومات، مثل الشراكة بين الهيئة والاتحاد البريدي العالمي. وفي هذا السياق، أشير إلى أهمية مشاريع المكتب في التصدي للتهديد الذي تشكله المؤثرات الأفيونية الاصطناعية؛

(ز) أقر عدد من المتكلمين بالتحديات التي يطرحها التنوع الكيميائي وسرعة ظهور مواد جديدة، وبالفروق في الجاهزية على الصعيد الوطني لتحديد تلك المواد والتصدي لظهورها، وكذلك بالافتقار إلى القدرة على كشفها. وشُدّد على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحديد وكشف المخدرات باستخدام التكنولوجيات الحديثة، وكذلك توفير التدريب وأنشطة بناء القدرات في مجال التحليل الجنائي؛

(ح) أشار عدة متكلمين إلى ضرورة استخدام الأدوات القائمة لتبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية ودعم التحقيقات الاكتفائية والعمليات المتعددة الأطراف. وإضافةً إلى ذلك، وردت عدة إشارات إلى الصلة بين الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية. وأقر الخبراء بأهمية التعاون بين الوكالات وآليات الاتصال الوطنية والدولية لتعزيز الأمن؛

(ط) سلط المشاركون الضوء على أهمية الاستفادة على نحو أفضل من نظم الإنذار المبكر على الصعيد العالمي والإقليمي، مثل نظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة التابع للمكتب، ونظام الإنذار المبكر التابع للمرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، وذلك من خلال تبادل المعلومات الدولية والإقليمية بشأن الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة المثيرة للقلق؛

(ي) شُدّد أيضاً على أهمية وضع وإنفاذ تشريعات وطنية ترمي إلى منع التسريب والصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية والسلائف المستخدمة في صنع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وأقرّ العديد من المتكلمين بالحاجة إلى نهج جدولية محلية ودولية أسرع وأفضل، بما سيتيح لأجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الرقابية الأساس اللازم لمراقبة المواد الناشئة الخطرة؛

(ك) أقرّ بعض المشاركين بأهمية اتباع نهج متوازن من أجل كفاءة وصول المحتاجين على النحو السليم إلى الأدوية الخاضعة للمراقبة وفي نفس الوقت منع تسريبها. واعتبرت نظم الرصد وإدارة العرض من العناصر المهمة. وفي هذا السياق، أُوصي بوضع استراتيجيات وتدخلات لرصد وإدارة تسويق الأدوية الأفيونية؛

جلسة مواضيعية (حلقة نقاش) بشأن الجوانب المتعلقة بالصحة العامة للاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية: نظم الإنذار المبكر وتحليل الاتجاهات؛ وتخفيف الأُم؛ والمنع والوقاية؛ وخدمات العلاج والتعافي؛ وترشيد وصف المؤثرات الأفيونية والوصول إليها لأغراض الاستعمال الطبي والعلمي؛ وإزالة الوصم؛ والبحوث المتعلقة بأمور منها الآلام والإدمان والجرائم المفرطة وعلم الأوبئة والسياسات العامة والمساعدة على البقاء على قيد الحياة، بما يشمل توافر أدوية علاج الجرعات المفرطة

(ل) لن يتسنى التصدي للتحدي الذي يمثله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية من خلال حلّ المقياس الواحد المناسب للجميع، بل سيتوقف على الحالة الخاصة لكل دولة عضو، ولذا فإن هناك حاجة إلى تكييف النهج مع الاحتياجات المحلية والوطنية لكل دولة عضو. وثمة حاجة أيضاً إلى أن تفهم الدول الأعضاء أوضاعها الخاصة، على سبيل المثال من خلال استخدام نظم الإنذار المبكر أو غيرها من آليات الاتصال، من أجل فهم حجم التحدي في بلدانها؛

(م) شدّد المتكلمون على أهمية وضع و/أو مواصلة تعزيز نظم الإنذار المبكر على الصعيدين العالمي والإقليمي، وشدّدوا على الدور الحاسم الذي تؤديه تلك النظم في الرصد والكشف المبكر وفي تقديم الردود في الوقت المناسب على التهديدات الناشئة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك أضرارها المحتملة على الصحة العامة. وأقر المتكلمون بالحاجة إلى تعزيز جمع البيانات وتبادل المعلومات في الوقت المناسب على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحديد أفضل لنطاق التحدي الذي تمثله المخدرات الاصطناعية بحيث يمكن أن تتسم الجهود المبذولة بمزيد من دقة الأهداف والفعالية؛

(ن) إضافةً إلى ذلك، اقترح العديد من المتكلمين تعزيز نظم المراقبة والرصد العالمية والإقليمية للمؤثرات النفسانية الجديدة وتحقيق تكاملها، وتكثيف التعاون فيما بينها. وأشار المتكلمون إلى الحاجة إلى تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء من أجل تطوير آليات المراقبة الوطنية، والتصدي للتحديات المتعلقة بتنفيذها، مثل محدودية التعاون بين قطاع إنفاذ القانون والقطاع الصحي، ونقص القدرات والمختبرات الجنائية، ومحدودية الموارد المالية المتاحة؛

(س) أشير إلى أن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ينبغي أن تتاح لهم السبل الكافية للحصول على خدمات الوقاية والعلاج، بما في ذلك الأدوية مثل النالكسون، لعلاج الجرعات المفرطة، وخدمات الحد من الضرر، مثل برامج تبادل الإبر والعلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية، لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الفيروسي والسل. وأشير إلى أهمية الحد من الوصم وإلى التعقيدات المرتبطة بالحصول على أدوية تخفيف الألم. وعلاوة على ذلك، أشار متكلمون إلى أهمية الحصول على العلاج الإبدالي بالمؤثرات الأفيونية لفائدة الفئات المهمشة من السكان، والمسؤولية الاجتماعية لمصنعي المؤثرات الأفيونية الصيدلانية، والنظر في بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان؛

(ع) أشار عدد من المتكلمين أيضاً إلى أهمية تحديث وتنفيذ المبادئ التوجيهية والأدوات القائمة للمكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية والعلاج، وتوسيع نطاق المبادئ التوجيهية والأدوات اللازمة للتصدي للتحدي الذي يمثله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية؛

(ف) علاوةً على ذلك، أبدى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة ومنظمة الصحة العالمية قلقاً بالغاً من كون ما نسبته ٧٥ في المائة من سكان العالم، معظمهم في البلدان المنخفضة الدخل، لا يملكون السبل الكافية للحصول على المسكنات الأفيونية لتخفيف الألم والرعاية المسكنة للألم. وفي هذا السياق، أقر عدد من المتكلمين بضرورة إيلاء اهتمام خاص للوصول إلى الفئات المهمشة من السكان وتقديم الخدمات لها. وشدّد المتكلمون أيضاً على الحاجة إلى ترشيد وصف

الأدوية الأفيونية من أجل إدارة الألم وعلى الحاجة إلى تدريب الأخصائيين الصحيين على ترشيد إصدار الوصفات الطبية تماشياً مع المبادئ التوجيهية القائمة على الأدلة؛

(ص) شدّد المتكلمون على ضرورة التعاون بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة ومنظمة الصحة العالمية لقيادة استجابة منسقة لمواجهة التحدي الخطير الذي يمثله الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية على الصحة العامة، والترويج لنهج قائمة على الأدلة ومتوازنة وشاملة ومتعددة التخصصات تعالج التدابير المتخذة فيما يتعلق بالصحة العامة والحد من العرض من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، بما يتماشى مع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة.

رابعاً - اختتام الاجتماع

٣٩- استمع فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته الرابعة المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إلى الملاحظات الختامية التي أدلى بها الرئيس. وأبلغ فريق الخبراء بأن الأمانة ستعد التقرير عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي، بالتشاور الوثيق مع المقرر والرئيس، وبأن التقرير سيُعرض على لجنة المخدرات في دورتها الثانية والستين في آذار/مارس ٢٠١٩.